محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعيّ: QIC (A) 11 [2023]

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

دائرة الاستئناف

[بشأن الاستئناف على القضية QIC (F) 6] [2023]

التاريخ: 4 أكتوبر 2023

الدعوى رقم: CTFIC0033/2022

شركة ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م

المستأنف

ضد

محمد زاهد

المستأنف ضده

الحُكم

هيئة المحكمة:

اللورد توماس، مقاطعة كومجد، رئيس هيئة المحكمة

القاضية فرانسيس كركهام، الحاصلة على وسام الإمبراطورية البريطانية (CBE)

القاضية هيلين ماونتفيلد، مستشارة الملك

الأمر

1- مُنِحَ الإذن بالاستئناف، ولكن رُفِضَ الاستئناف.

2- تلتزم المستأنفة بدفع التكاليف التي تكبدها المستأنف ضده في هذا الاستئناف، على أن تخضع تلك التكاليف إلى تقييم رئيس قلم المحكمة في حال عدم الاتفاق عليها.

الحُكم

المعلومات الأساسية

1. سعت المستأنفة (**"ديفايزرز"**) للحصول على إذنٍ بالاستئناف بموجب طلب مؤرخ في 18 مارس 2023 ضد الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية (القضاة السير بروس روبرتسون، وجورج أريستيس، والدكتور راشد العنزي) في 19 فبراير 2023 لصالح المستأنف ضده (**"السيد زاهد"**) بمبلغ 40,750 ريالاً قطريًا مع الفوائد. وبعد الاطلاع على الحكم الابتدائي والطلب المؤرخ في 18 مارس 2023، قرَّرنا منح الإذن بالاستئناف، وعقد جلسة استماع شفهية عبر الإنترنت بتاريخ3 سبتمبر 2023.

2. من الضروري، في ضوء مسار هذه الإجراءات، بيان الوقائع الأساسية كما تبدَّت من المستندات والمعلومات الأخرى المعروضة أمام الدائرة الابتدائية وأمامنا.

العقد المُبرَم بين الطرفين

3. في 3 فبراير 2019، أُبرمت اتفاقية خطية بين شركة ديفايزرز، وهي شركة تقدم خدمات استشارات الهجرة، وبين السيد زاهد وزوجته، وبموجبها كان على شركة ديفايزرز مساعدتهما في الحصول على تأشيرة رواد الأعمال من الفئة الأولى إلى المملكة المتحدة. وكانت الرسوم المتفق عليها هي 56,500 ريالاً قطريًّا. وهذه الرسوم تنقسم إلى دفعة أولية بقيمة 28,250.00 ريالاً قطريًا، ودفعة لاحقة بقيمة 12,500.00 ريالاً قطريًّا. وكان هذا المبلغ مستحق الدفع مستحقًا عند الحصول على التأشيرة. وتنص الاتفاقية من بين أمور أخرى على الآتي:

4.

البند *5:*

إذا ألغى العميل هذه الاتفاقية أو عدل عن رأيه أو وُجِدَ أن لديه سجلاً إجراميًا بعد توقيع هذه الاتفاقية، تُعَدُّ شركة ديفايزرز قد أدت خدماتها على الرغم من ذلك بشكلٍ مُرضٍ، ويحق لها الحصول على الرسوم كاملةً.

البند *8:*

إذا رُفِض الطلب بسبب خطأ ارتكبه مُقدِّم الطلب، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم أي معلومات خاطئة/غير صحيحة أو أي وثائق مزيفة لغرض الطلب، أو إذا قدَّمت المفوضية العليا استفسارًا إلى أي هيئة حول مُقدِّم الطلب، ولم ترد الهيئة بشكل مُرضٍ، أو إذا أخفق مُقدِّم الطلب في تقديم إجابات صحيحة عن الأسئلة المطروحة خلال المقابلة الرسمية المُتعلِّقة بطلب الحصول على التأشيرة. وفي كل هذه الحالات ذات الصلة، لن يستعيد مُقدِّم الطلب أي رسوم خدمة دفعها لنا.

البند *9:*

تتولى شركة ديفايزرز تمثيل مُقدِّم الطلب حتى يُقبَل الطلب. وفي حال عدم قبول الطلب دون أن ينطبق عليه أحكام البند *8 (أعلاه)* من هذه الاتفاقية، يتم استرداد أي مبلغ مُقدَّم مدفوع، وذلك في غضون أسبوعين.

شروط التعامل

البند *10:*

يتعهَّد العميل بالإيعاز لشركة ديفايزرز بتقديم طلب للحصول على تأشيرة له، أو بعد ذلك فور استلام أي طلب من شركة ديفايزرز لتقديم معلومات ووثائق دقيقة ومُفصَّلة في ما يتعلَّق بالعميل، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات الشخصية للعميل ومؤهلاته وخبرته العملية، وأي معلومات أو وثائق أخرى قد تراها شركة ديفايزرز ضرورية من أجل الحصول على تأشيرة للعميل، وذلك وفقًا لتقديرها الخاص.

5. في 7 و10 فبراير 2019، أرسلت شركة ديفايزرز إلى السيد زاهد قائمة بالوثائق التي كان عليه تقديمها حتى تتمكَّن شركة ديفايزرز من التقدُّم بطلب الحصول على التأشيرة.

6. في 21 يوليو 2019، تم تغيير نوع التأشيرة المطلوبة إلى تأشيرة بريطانيا للمبتكرين. وتم الاتفاق كتابةً على أن المبلغ المدفوع مقابل نوع التأشيرة الأصلي سيخضع "للتعديل" ليناسب التأشيرة الجديدة ولن يُسترَد. ولم يتم دفع أي مبلغ آخر.

الأحداث التي أدت إلى نشوء النزاع

7. في 28 يوليو 2019، أرسلت شركة ديفايزرز إلى السيد زاهد قائمة مرجعية بالوثائق التي ستكون مطلوبة، ويجب تقديمها في أقرب وقتٍ ممكن. وتوضح القائمة المرفقة الوثائق الكاملة المطلوبة من السيد زاهد وزوجته.

8. في 31 يوليو 2019، أرسل السيد زاهد رابطَ "*We Transfer*" إلى شركة ديفايزرز يضم خمس فئات من الوثائق. كان هناك شيء من عدم اليقين في البداية بشأن ما إذا كان هذا المرفق مؤرخًا بتاريخٍ سابق (بسبب التاريخ الوارد في الترجمة)، لكننا مقتنعون بأنه قد أُرسِل في 31 يوليو 2019.

9. كانت الوثيقة التالية المُقدَّمة إلى المحكمة رسالة بريد إلكتروني مؤرخة في 17 مارس 2020، وتضمَّنت مسودة خطة عمل لتعليقات السيد زاهد حتى يمكن تحقيق مزيد من التقدُّم في ما يتعلَّق بالطلب.

10. في 23 مارس 2020، أرسلت شركة ديفايزرز رسالة بريد إلكتروني إلى السيد زاهد تطلب منه متابعة خطة العمل المرسلة إليه. وجاء في رسالة البريد الإلكتروني أنه قد أُجريت محاولات عديدة للاتصال به، ولكن دون جدوى. ولم يَرُدُّ السيد زاهد عبر البريد الإلكتروني.

11. في 30 مارس 2020، أرسلت شركة ديفايزرز رسالة بريد إلكتروني أخرى إلى السيد زاهد تطلب منه متابعة خطة العمل، وتستفسر عما إذا كانت لديه أي استفسارات أو ملاحظات من أجل عقد اجتماع معه للرد عليها. ومع ذلك، لم يَرُدُّ السيد زاهد عبر البريد الإلكتروني.

12. في 5 يناير 2020، أرسلت شركة ديفايزرز رسالة بريد إلكتروني إلى السيد زاهد تأكيدًا على المناقشة التي ذكر فيها أنه لم يَعُد مهتمًا بفئة تأشيرة الشركات الناشئة/المبتكرين.

13. في 20 أغسطس 2022، أرسل السيد زاهد رسالة بريد إلكتروني إلى شركة ديفايزرز بعنوان "طلب استرداد الأموال الخاصة بي" قد شكا فيها من أنه رغم تقديم كل الوثائق إلى السيد نديم بات، فهو لم يتلق أي أخبار جديدة، زاعمًا أنّ السيد بات لم يَعُد يردُّ على مكالماته الهاتفية. وقال إنه زارَ بعد ذلك مكتب شركة ديفايزرز وفُوجئ إذ علمَ أن السيد بات ليس موجودًا؛ وأنه تحدَّث إلى شخصٍ يُدعى السيد لقمان وطلب استرداد أمواله. وقال إنه إذا لم يسترد المبلغ بحلول 27 أغسطس 2022، فسيلجأ إلى محكمة المستهلك. ومن المعروف أن السيد بات كان يعمل لدى شركة ديفايزرز، وأن السيد لقمان كان ولا يزال يعمل لدى شركة ديفايزرز.

الإجراءات القضائية التي اتخذتها شركة ديفايزرز

14. في 31 أغسطس 2022، أصدرت شركة ديفايزرز نموذج مطالبة إذ كان الحل الانتصافي المطلوب هو إلزام السيد زاهد بتقديم كل المستندات المطلوبة إلى شركة ديفايزرز، وإلزام السيد زاهد باتباع شروط وأحكام الاتفاقية. وأشار نموذج المطالبة إلى الوثائق المطلوبة، بما في ذلك الآتي:

- شهادة من الشرطة لكل دولة أمضى فيها طالب التأشيرة 12 شهرًا بشكل متواصل.

- سِجل الهجرة لآخر عشر سنوات.

- دليل يثبت الاحتفاظ بأموال الاستثمار لمدة 90 يومًا في حساب مصرفي شخصي، وكشف حساب مصرفي شخصي وخطاب يؤكِّد توفر ما لا يقل عن 50,000 جنيه إسترلينيّ أو ما يعادله في الحساب المصرفي الخاضع للتنظيم لمدة 90 يومًا متتالية.

- دليل يثبت مصادر أموال الاستثمار.

- كشوفات حساب مصرفية شخصية لأموال النفقة والمعيشة وخطاب يؤكِّد توفر هذه الأموال في الحساب المصرفي لمدة 90 يومًا متتالية، بواقع 945 جنيهًا إسترلينيًا لمُقدِّم الطلب الرئيسي و630 جنيهًا إسترلينيًا لكل شخص يعيله.

15. ثم رفعَ السيد زاهد دعوى مقابِلَة لاسترداد المبالغ المدفوعة؛ وقال في دعواه إن محكمة المستهلك أخبرته أنه بما أنَّ شركة ديفايزرز تابعة لمركز قطر للمال، فيجب عليه بدء الإجراءات أمام المحكمة الابتدائية. وادعى أنه قدَّمَ كل الوثائق المطلوبة وتفسيرات لسبب التأخيرات.

16. تم تحويل المطالبة إلى قسم دعاوى المطالبات الصغيرة.

17. في 8 يناير 2023، أمرت المحكمة كلاً من الطرفين بتقديم مذكرة. وصدر أمر بعقد جلسة استماع بشأن التوجيهات في 23 يناير 2023، وعُقدت الجلسة في ذلك الوقت. وأشارت الدائرة الابتدائية في حكمها إلى الآتي: "استمر الطرفان في الحوار في ما بينهما ولم يتوصلا إلى اتفاق جوهري". ولم يكن هناك المزيد من جلسات الاستماع الشفهية.

18. وما حدث بعد ذلك مُبيَّن في الفقرات من 8 إلى 11 من الحكم:

8. طلبت المحكمة من الطرفين بعد ذلك تقديم تفاصيل الوثائق التي كُشِفَ عنها في أثناء الإجراءات القانونية.

9. أدرجت المُدَّعية قائمة شاملة بالوثائق المطلوبة التي لم يقدمها المُدَّعَى عليه.

10. ردًا على ذلك، ادعى المُدَّعَى عليه أنه تم تقديم معظم الوثائق المطلوبة. فضلاً عن ذلك، أُثيرت مسألة تصرفات السيد نديم بات. إذ كان ممثل المُدَّعية عندما تمَّ أول تعاون بين الطرفين، وكان له دورٌ حاسم بين الطرفين، ولكن يبدو أنه لم يعد موظفًا لدى المُدَّعية ولم يُدلِ بأي شهادة.

11. في كل مرة سمعنا فيها من أحد الطرفين، كان هناك طلب لتقديم مزيدٍ من المواد للرد، لكننا رأينا أن المسائل المتنازع عليها كانت واضحة بالفعل وأنه لا فائدة من السماح بالتحليل اللانهائي للمسائل الواقعية الواضحة.

الطلب المُقدَّم إلى الدائرة الابتدائية لقبول الأدلة

19. في 6 فبراير 2023، أرسلت شركة ديفايزرز طلبًا إلى الدائرة الابتدائية تطلب فيه الإذن بتقديم رسالة واتساب من السيد نديم بات، لإثبات أنه لم يتلقَ أي وثائق من السيد زاهد.

20. في 7 فبراير 2023، أرسل السيد زاهد رسالة بريد إلكتروني إلى الدائرة الابتدائية يدعي فيها أنه اكتشف أنَّ شركة ديفايزرز لم تعُد مُسجَّلة لدى مكتب مفوضي خدمات الهجرة، وهي هيئة حكومية في المملكة المتحدة. وطلبت الدائرة الابتدائية من شركة ديفايزرز تأكيد ذلك وتقديم أي أدلة.

21. في 8 فبراير 2023، ردت شركة ديفايزرز قائلةً إنها مُسجَّلة في مركز قطر للمال، وأنها غير خاضعة لتنظيم مكتب مفوضي خدمات الهجرة في المملكة المتحدة منذ شهر أغسطس 2019، وقد تم إخطار السيد زاهد بذلك. واعترضت شركة ديفايزرز على الطريقة التي أُثيرت بها هذه النقطة بعد انتهاء تقديم المذكرات.

22. في 8 فبراير 2023، طلبت شركة ديفايزرز معلومات بشأن الطلب المُقدَّم في 6 فبراير 2023 في ما يتعلَّق برسالة الواتساب. ردَّت الدائرة الابتدائية بأن الأمر قيد النظر، وإذا كانت هناك حاجة إلى أي معلومات أخرى، فسوف ترجع إليها. ولكنها لم تطلب أي شيء آخر.

الحكم

23. في حكمها القضائي المؤرخ في 18 مارس 2023، قضت الدائرة الابتدائية بما يلي:

i. لم تَفُز شركة ديفايزرز بمطالبتها بعد مرور عامين ونصف.

ii. وقد تأثرت مطالبة السيد زاهد المقابلة بعدم اتخاذ أي إجراء لمدة عامين ونصف وعدم اتصال شركة ديفايزرز بالسيد نديم بات.

iii. وقد أخفق الطرفان في التعامل مع التزاماتهما بموجب الاتفاق في الوقت المناسب.

iv. إن شركة ديفايزرز" لم تلتزم بتنفيذ الاتفاقات التي أُبرِمَت، وفي ظل الظروف الغريبة التي عُرِضَت علينا لا يحق لها الاحتفاظ بالأموال التي تم دفعها لتحقيق النتيجة المرجوة".

v. يحق للسيد زاهد استرداد المبالغ التي لم يحصل على أي فائدة منها.

vi. إن الترتيبات التي اتُّخذَت في عام 2019 لم تكتمل قط، ومن ثم يجب أن يرجع كل طرف إلى الحالة التي كان عليها قبل اتخاذ تلك الترتيبات.

24. لم تُصدر الدائرة الابتدائية حكمًا بشأن مسألة التكاليف.

أسباب الاستئناف

25. طلبت شركة ديفايزرز الإذن بالاستئناف بناءً على عدد من الأسباب:

i. افتقرت الدائرة الابتدائية إلى الحياد ولم تمارس مسؤولياتها بصفتها محكمة.

ii. أخطأت الدائرة الابتدائية إذ قبلت أدلة السيد زاهد ولم تقبل أدلة شركة ديفايزرز التي كانت مُوثَّقَة بالكامل.

iii. كان ينبغي للدائرة الابتدائية أن تقبل رسالة الواتساب التي أرسلها السيد نديم بات ينفي فيها تلقيه أي وثائق.

iv. يجب على دائرة الاستئناف قبول رسالة الواتساب من السيد بات، وشهادة السيد لقمان التي أدلى بها بعد أن أصدرت الدائرة الابتدائية الحكم بتاريخ 20 مارس 2023 قائلاً إنه يتحمل مسؤولية استلام الوثائق، ولم يكن السيد نديم بات يتحمل مثل هذه المسؤولية، ولم يُقدِّم السيد زاهد الوثائق المطلوبة. ولم تُعرَض الأدلة أمام الدائرة الابتدائية لأن السيد لقمان لم يكن مستعدًا للإدلاء بشهادته.

v. لم تُنفِّذ الدائرة الابتدائية ما تم الاتفاق عليه عام 2019 في ما يتعلق بإعادة الأموال.

26. قرَّرنا أن أفضل وسيلة لتحقيق العدالة في ظل ظروف هذه القضية هي بالنظر إلى طلب الإذن بالاستئناف وأي حجج بشأنه في جلسة استماع واحدة. وقد تلقينا مذكرات خطية قصيرة وعقدنا جلسة استماع شفهية موجزة.

المسألة المطروحة في الدعوى – هل يحق للسيد زاهد استرداد المبلغ المدفوع؟

27. في حكمنا، من الواضح أن الدائرة الابتدائية كانت محقة في رفضها إصدار أمر بأن يُقدِّم السيد زاهد المستندات أو يؤدي التزاماته بموجب الاتفاقية. ونظرًا لانقضاء المدة بين إبرام الاتفاقية المُعدَّلة في يوليو 2019، وبدء الإجراءات القضائية في أغسطس 2022، فإن الأمر الذي يلزم السيد زاهد تنفيذ الاتفاقية لم يعد مناسبًا. وعلى أي حال، من الواضح أن شركة ديفايزرز قد قدمت المطالبة في محاولةٍ منها لعرقلة مطالبة السيد زاهد بإعادة المبالغ التي دفعها.

28. وكان ذلك في الحقيقة هو الخلاف القائم بين الطرفين المُثار أمام الدائرة الابتدائية وأمامنا. لقد كانت مسألة يجب البتُّ فيها بناءً على الأدلة وشروط الاتفاق بين الطرفين. وفي كل الأحوال، نرى أنه ينبغي لنا منح الإذن بالاستئناف في هذه المسألة والمسائل ذات الصلة.

29. نظرًا لأن نطاق الأدلة ضروري لاتخاذ قرار بشأن الاستئناف، فمن الضروري أولاً النظر في ما إذا كان ينبغي للدائرة الابتدائية أن تسمح لشركة ديفايزرز بتقديم أدلة في شكل رسالة واتساب من السيد بات، وما إذا كان ينبغي لنا قبول الأدلة الجديدة المُقدَّمة من السيد لقمان أمام هذه المحكمة.

<u>رسالة الواتساب وشهادة السيد لقمان</u>

30. تحتج شركة ديفايزرز بأن الدائرة الابتدائية عاملت طرفي النزاع بشكل غير متكافئ، إذ منحت السيد زاهد الحق في تقديم مذكرة متأخرة في 7 فبراير 2023 في ما يتعلَّق بتسجيل شركة ديفايزرز، بينما منعت شركة ديفايزرز من إثبات حجتها بتقديم دليل دامغ.

31. اعتمدت شركة ديفايزرز على رفض المحكمة قبول رسالة الواتساب والرد الذي طلبت من المحكمة النظر فيه في 6 فبراير 2023. وجاء في الرسالة ما يلي:

i. "تحية طيبة، مطلوب التأكيد على وجه السرعة. يزعم زاهد يونس، زوج نادية الزاهد، أنه زودكم بكل الوثائق المُتعلِّقة بقضيته، وأنا أعلم أنكم لم تتلقوا أي وثائق من العملاء أبدًا؛ وكانت مسؤولية لقمان الوحيدة هي إعادة التأكُّد من حصولكم على كل الوثائق من زاهد يونس. تحياتي."

ii. وجاء الرد على النحو الآتي: "لم تكن هذه مسؤوليتي، لذلك ليست لدي أي فكرة".

32. من وجهة نظرنا، كانت الدائرة الابتدائية على حق مرة أخرى في رفض النظر في الرسالة. وتتلخَّص قضية السيد زاهد منذ بداية النزاع في أنه قدَّم كل الوثائق المطلوبة إما عن طريق رسالة البريد الإلكتروني "*We Transfer*" في 31 يوليو 2019 وإما بإعطائها إلى السيد بات. ومع ذلك، لم تحاول شركة ديفايزرز تقديم أي دليل في ما يتعلَّق بهذه المسألة إلا بعد انتهاء الدائرة الابتدائية من استلام المذكرات والأدلة. وكانت هناك فرصة أكثر من كافية لتقديم هذه المواد في أثناء الإجراءات، ولم يُقدَّم أي سبب للإخفاق في ذلك. وبالتالي، لا يوجد أي أساس للإشارة إلى أن الدائرة الابتدائية قد أخطأت أو تصرَّفت بطريقة تفتقر إلى الحياد.

33. إننا نرفض قبول أقوال السيد لقمان بوصفها أدلة أمام هذه المحكمة. وكما ذَكَرَت هذه المحكمة في مناسبات عديدة، فإن مرحلة تقديم الأدلة هي المحاكمة التي تُعقَد أمام المحكمة الابتدائية. وهناك ظروف نادرة أو غير عادية تَقبل فيها هذه المحكمة أدلة لم تُعرَض على الدائرة الابتدائية، ولكن يجب أن تكون هناك أسباب قوية لذلك، وتفسير مقنع لعدم تقديم الأدلة في المحاكمة. وهذا لا ينطبق على هذه الحالة. وكما ذكرنا آنفًا، فإن المسألة إذا كان السيد زاهد قد قدَّم الوثائق إلى السيد بات أم لا كانت محل نقاش منذ البداية. لقد كان السيد لقمان موظَّفًا لدى شركة ديفايزرز. ولا يوجد سبب يمنع تقديم أقواله أمام الدائرة الابتدائية.

<u>الأدلة وشروط الاتفاقية</u>

34. كانت الأدلة المُتعلِّقة بأداء الطرفين لالتزاماتهما بموجب الاتفاقية، والتي تم تقديمها أمام الدائرة الابتدائية، كما هو واضح من سجل تلك المحكمة وحكمها، واهية. ومن الواضح أنه بناءً على الوثائق التي ذكرناها بإسهاب، فإن السيد زاهد قد قدَّم عددًا كبيرًا من الوثائق؛ وكانت حجته هو أنه قدَّم المزيد من المستندات إلى السيد بات.

35. قدَّمَت شركة ديفايزرز مطالبتها على أساس أن السيد زاهد لم يُقدِّم الوثائق اللازمة. وإذا كانت هناك وثائق مطلوبة، فمن وجهة نظرنا، بموجب شروط الاتفاقية، كان على شركة ديفايزرز، باعتبارها الطرف الذي وافق على تقديم

المشورة للسيد زاهد، تحديد هذه الوثائق حتى يتمكَّن السيد زاهد من تقديمها. ويُعَد هذا الالتزام ضمنيًا في الاتفاقية، وخاصة في بند رقم 10.

36. لم تكن هناك رسالة بريد إلكتروني أو مستند خطي أو إلكتروني من شأن بيان أن شركة ديفايزرز قد سعت لتحديد الوثائق المطلوبة، ولم يكن هناك أي دليل آخر أمام الدائرة الابتدائية من شأن تحديد ما هو مطلوب من السيد زاهد قبل بدء الإجراءات القضائية في عام 2022. وكما ذكرنا فإن نموذج المطالبة حدَّد الوثائق التي قيل إنها لم تُقدَّم، لكن ذلك كان بعد نحو ثلاث سنوات من إبرام الاتفاقية. وإذا كانت هذه هي الوثائق التي كان ينبغي تقديمها، كان من الواجب على شركة ديفايزرز تحديدها في عام 2019 أو عام 2020. ولم يُقدَّم أي تفسير لإخفاقها في ذلك.

37. في حكمنا وبناءً على الأدلة المعروضة أمام الدائرة الابتدائية، أخفقت شركة ديفايزرز في أداء التزاماتها بموجب الاتفاقية. ولم تتمكَّن من إثبات إخفاق السيد زاهد في أداء التزاماته. ولذلك، يحق له، بموجب شروط الاتفاقية، استرداد المبالغ المدفوعة. وبناء على ذلك، فإن الاستئناف مردود ويجب رفضه.

صدر عن المحكمة،

[ختم]

[توقّيع]

اللورد توماس، مقاطعة كومجد، رئيس هيئة المحكمة

أودعت نسخة موقعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

<u>التمثيل:</u>

ترافعت المستأنفة/المدعية بالأصالة عن نفسها.

ترافع المستأنَف ضده/المدعى عليه بالأصالة عن نفسه